العدد (2213) السنة التاسعة - السبت (6) آب 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مصدر: بحث الية تعامل (سومو) مع الشركات العالمية لتصدير وتسويق النفط

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

بحثت عضو لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب سوزان السعد مع مدير عام شركة سومو لتسويق النفط فلاح العامري طريقة التعامل مع الشركات العالمية وطرق التصدير والتسويق الى الاسواق العالمية.

و اكد العامري ان الشركة تراقب اعمالها عبر الاقمار الصناعية لمتابعةالخطوات التي تقوم بها الشركات المتعاملة معنا لمعرفة الخطوات التي تتخذها هذه الشركات ، مضيفا ان الشركة تقوم بصورة مستمرة بتطوير قابليات الكوادر الفنية في الشركة.

كما تمت مناقشة عمل شركة الناقلات النفطية التي تعاني من الديون المتراكمة عليها وطرق التخلص من هذه المعوقات بصورة نهائية والعمل على تطوير الشركة والاستفادة منها حيث يذكر ان شركة الناقلات النفطية شركة عديمة الارباح.

واشارت السعد الى ضرورة معالجة مشاكل الشركة داخل لجنة النفط والطاقة والثروات الطبيعية في مجلس النواب والنهوض بواقعها او على الاقل دمجها في شركة تسويق النفط (سومو) ، من اجل الاستفادة من كوادرها حيث تم نقل عدد منهم الى باقي شركات الوزارة .

في غضون ذلك كشف موقع بلاتفورم الالكتروني عن عقد اتفاق بين نفط الجنوب وسومو من جهة و كونسورتيوم بي بي و الشركة الصينية CNPC من جهة أرخرى حول اجراء تعديلات على عقد حقل الرميلة في جولة التراخيص الاولى.

واوضح الموقع ان التعديلات على العقد المسرب (٨٩صفحة). تضمنت خمس نقاط لصالح الكونسورتيوم خلافاً لعقد ٢٠٠٩ الاولى اذا حددت الاوبك حصة العراق فستدفع الحكومة للكونسورتيوم قيمة الانتاج المطروح. (لم يرد في عقد ٢٠٠٩)

والثانية عند عجز العراق استكمال البنية التحتية وشبكة النقل والتصدير في الوقت المناسب فستدفع الحكومة للكونسورتيوم قيمة النفط المتعطل انتاجه لهذا السبب (لم يرد في ٢٠٠٩)

وبين الموقع ان الثالثة تتعلق برفع سقف كلفة المشاريع المطلوب موافقة شركة نفط الجنوب من (٥٠) الى (١٠٠) مليون دولاراً. وتحصل الموافقة آليا خلال ٤٥ يوماً. (مما قد يزيد فرص التلاعب)

مشيراً الى ان الرابعة تتعلق بتوقف انتاج النفط لمدة ٩٠ يوماً بسبب الكوارث الطبيعية، او الآثار الصناعية، او الحرب او الاعمال الارهابية او الظروف القاهرة، فان الحكومة العراقية ستعوض الكونسورتيوم عن خسائره في الإنتاج. (خلافاً لتقاسم الخسائر كما في ٢٠٠٩).

واكد ان التعديل الخامس يتحدث عن عدم تحمل الكونسورتيوم اية مسؤولية لاي دمار جيولوجي للخزين النفطي بسبب سرعة الانتاج وكفاءته.

ولم يصدر اي تعليق اوبيان عن الحكومة بخصوص هذا الموضوع خلافا للشفافية المعلنة بخصوص جولات التراخيص التي تم توقيع العقود على ضوئها..

وعلق موقع بلاتفورم على الصفقة الجديدة بعنوان من صناديق الزجاج (الشفافة) الى غرف الدخان (المغلقة) وبعنوان ثانوي كيف فاوضت (بي بي) سرياً عقدها مع العراق.. وكيف سيدفع العراقيون الثمن .

فيما عرضت الصناعة ثماني شركات للتطوير

مصادر: تشكيل لجنة لمعالجة معوقات الاستثمار وتطوير القدرة الإنتاجية

ذكر مصدر حكومي ان لجنة شكلت لتذليل العقبات التي تعتري عملية الاستثمار في العراق في الوقت الذي عرضت وزارة الصناعة والمعادن ثماني شركات ومعامل تابعة لها للاستثمار المشترك بغية تعزيز القدرة الإنتاجية لتلك المعامل التي تشكو من عدم قدرتها على منافسة البضائع المستوردة.

وأعلن مستشار حكومي عن قيام مجلس رئاسة الوزراء بتشكيل لجنة لمتابعة المعوقات التي تقف أمام تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

وقال المستشار والعضو في اللجنة المشكلة كريم أمين لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن مجلس رئاسة الوزراء شكل لجنة مكونة من جميع الوزارات لتسهيل تنفيذ المشاريع الاستثمارية في البلاد وخاصة فيما يتعلق بملف عائدية الأرض وفتح حسابات ائتمان في المصارف العالمية".

ويسعى العراق إلى جذب الشركات الاستثمارية إلى البلاد للمساهمة في إعادة إعمار البلد الذي عانى من الإهمال والتخريب خلال سنوات طويلة من الحصار والحروب.

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

لكن هذه الجهود تصطدم بالواقع الأمني المضطرب في البلاد فضلا عن انتشار الفساد والبيروقراطية في دوائر الدولة، الأمر الذي يثير مخاوف الشركات الاستثمارية من دخول السوق العراقية.

وأضاف أمين أن "الهيئة الوطنية للاستثمار أكدت أن عائدية الأرض والمشاكل المصرفية أعاقت تنفيذ نحو ٣٥٠ مشروعاً استثماريا مهماً في البلاد".

وأوضح ان "اللجنة ستقوم بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للاستثمار لتسهيل دخول الشركات الاستثمارية الأجنبية للبلاد ورفع عددها الذي وصل إلى ٥٤٢ إجازة بقيمة ٢٣ مليار دولار حسب ما تؤكده الهيئة".

وتابع بالقول إن "اللجنة المشكلة ستعطي توصيات إلى جميع الوزارات ومجالس المحافظات لتسهيل تنفيذ المشاريع الاستثمارية في البلاد في المرحلة المقبلة".

وشكلت الهيئة الوطنية للاستثمار في عام ٢٠٠٧ بعد صدور القانون الجديد للاستثمار في العراق، والذي منح امتيازات للمستثمرين من بينها تمليكهم الأراضي التي تقام عليها المشاريع بهدف تشجيعهم لدخول البلد.

والهيئة مسؤولة عن كافة المشاريع الاستثمارية الإستراتيجية ذات الطابع الاتحادي حصرا، فيما تكون هيئات الأقاليم والمحافظات مسؤولة عن التخطيط الاستثماري ومنح إجازات الاستثمار في مناطقها.

في غضون ذلك أعلنت وزارة الصناعة والمعادن أنها عرضت ثماني شركات ومعامل تابعة لها للاستثمار المشترك بغية تعزيز القدرة الإنتاجية لتلك المعامل التي تشكو من عدم قدرتها على منافسة البضائع المستوردة.

ويشهد العراق تراجعاً كبيراً في قطاع والصناعة نتيجة سنوات طويلة من الحصار والعقوبات، إضافة إلى أن عملية استهلاك البضائع المستوردة طغت على الإنتاج المحلي بعد الإغراق السلعي في السوق بمختلف البضائع ومن مناشئ عديدة.

ومعظم المصانع في العراق مملوكة للدولة التي كانت تتبنى النهج الاشتراكي، لكن العراق بدأ بالتوجه نحو الاقتصاد الحر منذ سقوط النظام العراقي السابق في ٢٠٠٣.

وقال مصدر اعلامي من وزارة الصناعة والمعادن في وقت سابق لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن "وزارة الصناعة عرضت ثمان من شركاتها ومعاملها للاستثمار، وهي الشركة العامة للإطارات في الديوانية، والشركة العامة للأدوية في سامراء، وشركة الفارس، وشركة الإخاء، وشركة ابن ماجد العامة، ومعمل الزجاج، ومعمل السيراميك، ومعمل القناني".

وأوضح المصدر أن "الوزارة تعرض هذه الشركات والمعامل على شركات أجنبية للاستثمار وفق المشاركة بالإدارة والإنتاج بهدف رفع مستوى إنتاجها".

ولفت المصدر إلى أن "الوزارة وضعت خطة استثمارية خلال عام ٢٠١١ للنهوض بواقع الإنتاج الصناعي في الشركات التابعة لها".

ويحاول العراق- ولكن ببطء- تأهيل شركاته المتقادمة لبناء اقتصاده المدمر والاعتماد على قدراته الذاتية في نهاية المطاف.

ومما يعوق تعافي الشركات والمصانع ارتفاع تكاليف الكهرباء والإهمال وأعداد العمال الضخمة الذين لا يمكن تسريحهم في المصانع الحكومية وغياب الاستثمار وتدفق المنتجات الرخيصة المستوردة.

ويقول خبراء اقتصاديون إن واقع المشاريع الصناعية المنتجة في العراق تراجع حسب الدراسات بنسبة ٦٦٪ عن الأعوام التي سبقت ٢٠٠٣ بسبب تدفق السلع الأجنبية إلى أسواق البلاد.

كما أكدوا أن المصانع في العراق سببت في تراجعها تعطيل أكثر من ١٣ ألف عامل الأمر الذي أربك سعي الحكومة لتحويل الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد السوق الحر.

وتشير تقارير لمنظمات غير حكومية معنية بالجانب الاقتصادي إلى أن العراق خسر منذ السنوات الأربع الماضية أكثر من ١٨٠ مليار دولار بسبب اعتماده على البضائع المستوردة نتيجة لتراجع صناعته المحلية.

وأعلنت الحكومة في ٢٤ تشرين الثاني الماضي، أنها بدأت إعادة هيكلة ١٨٠ شركة عامة لتدخل مجال السوق العالمي عبر خارطة طريق تستمر حتى عام ٢٠١٥.

تفعيل مشروع منح القروض الصغيرة في كردستان

□ اربيل/ وكالات

بدأ تنفيذ مشروع منح القروض الصغيرة للشباب حيث وزع رئيس حكومة اقليم كردستان صكوك المرحلة الاولى من القروض الصغيرة على ٢٦ من خريجي الجامعات والمعاهد، بحسب بيان لرئاسة حكومة الاقليم.

ويحق لكل من تتوفر فيه شروط صندوق دعم المشاريع الصغيرة للشباب، الحصول على مبلغ يتراوح بين مليون دينار عراقي الى ١٥ مليون دينار من حكومة الاقليم، ويتم تسديد مبلغ القرض على شكل اقساط لمدة خمسة اعوام، يبدأ بعد انقضاء عام واحد على تسلم القرض، على ان يسدد صاحب المشروع قسطاً واحداً كل ستة اشهر.

وتشمل القروض المشاريع التي لا يتعدى رؤوس اموالها مبلغ ٤٠ مليون دينار عراقي، وفي مجالات الخدمات، والصناعة، والزراعة، والسياحة، على ألا يكون المستفيد من القرض موظفاً في المؤسسات الحكومية او القطاع الخاص، وتشمل خريجي مراكز التدريب والتأهيل المهنية، واعداديات الصناعة، والمعاهد والجامعات، وذوي الاحتياجات الخاصة (شريطة قدرته على تنفيذ المشروع).

وجاء في البيان ان "رئيس حكومة اقليم كردستان برهم صالح وزع صكوك القروض الصغيرة، في مراسيم خاصة اقيمت أمس في مبنى مجلس الوزراء على ٢٦ شخصاً"، مضيفاً ان صالح "جدد اصرار الحكومة على ايجاد وتوفير فرص العمل وتشجيع الشباب على تنفيذ المشاريع الاستثمارية في القطاع الخاص وبناء شخصيتهم المستقلة من الناحية الاقتصادية".

ووزعت الاستمارات الحصول على القروض الصغيرة في محافظات: أربيل والسليمانية ودهوك وقضاء كلار، في ١٦ تموز/يوليو الماضي.

يذكر ان وزيرة العمل والشؤون الاجتماعية بحكومة إقليم كردستان آسوس نجيب كانت قد أعلنت في وقت سابق عن "تخصيص حكومة الإقليم مبلغ ٢٥ مليار دينار عراقي لصندوق دعم المشاريع الصغيرة للعاطلين في الإقليم"، مبينة ان "القرض سيتم استحصاله من المواطنين من خلال نظام الأقساط خلال أربع سنوات"، مشددة على انه "يتوجب على المتقدمين للحصول على القرض تقديم مشروع في مجالات الصناعة أو الزراعة أو السياحة الى الوزارة للموافقة على منحهم قيمة القرض".

العراق يصدر النفط الثقيل للاردن الشهر المقبل

□ عمان/ وكالات

يستورد الاردن خلال شهر ايلول المقبل، النفط الثقيل من العراق كبديل عن الغاز الطبيعي، ولاسيما ان عمان تواجه مشكلات تتعلق بشحة وقود الغاز.

ونقلت صحيفة (جوردن تايمز) عن وزير الطاقة والموارد المعدنية الاردني خالد طوقان قوله "وفقا للاتفاقية المبرمة بين العراق والاردن في كانون الثاني /يناير الماضي، سيستورد الاردن منذ شهر ايلول المقبل ٣٠ الف طن من النفط الثقيل من العراق يومياً، بأسعار مخفضة بنسبة ٨٨ دولاراً عن كل طن". وتوقفت عملية ضخ الغاز الطبيعي من مصر الى الاردن خلال الشهر الماضي، بسبب انفجار خطوط انابيب غاز العرب.

ووقع انفجار في خطوط الأنابيب الخاصة بنقل الغاز بين الاردن ومصر في صحراء سيناء يوم ١٢تموز/يوليو الماضي، فيما افاد مسؤولون في الحكومة المصرية ان اصلاح خطوط النقل يخمن بـ٧-١٠ ايام.

ويستورد الاردن النفط الثقيل من الاسواق العالمية بقيمة ٣ ملايين دولار يومياً بهدف تأمين الطاقة الكهربائية في البلاد. ووفقاً لمصدر مسؤول، فان انفجار خطوط الغاز بين مصر والاردن، ألحق خسائر مادية تقدر بـ ٦٣٧ مليون دينار اردني.

البنك المركزي: ليس هناك طلب لتأسيس بنك مشترك بين العراق وتركيا وإيران

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أكد البنك المركزي العراقي أن وزارة المالية لم تقدم أي طلب لمنح رخصة لتأسيس بنك مشترك بين العراق وتركيا وإيران. وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "وزارة المالية لم تقدم للبنك المركزي أي طلب لتأسيس بنك مشترك مع تركيا وإيران لدعم التعاملات المصرفية بين البلدان الثلاثة".

وكانت وزارة المالية قد أعلنت في هذا الاسبوع عن بدئها تأسيس بنك مشترك مع تركيا وإيران. وأضاف صالح أن "وزارة المالية يفترض أن تقدم دراسة كاملة عن المصرف المشترك مع طلب رسمي للحصول على رخصة تأسيس مصرف مشترك وبيان رأسماله وآلياته المصرفية".

ويتخوف عدد من الخبراء الاقتصاديين من أن يتورط العراق في تأسيس مصرف مع إيران بسبب العقوبات المالية التي تفرضها الأمم المتحدة على التعامل مع المصارف الإيرانية.

مصدر: إيران تخسر ٣ مليارات دينار جراء توقف نشاطها التجاري مع كردستان

□ أربيل/ وكالات

قال رئيس اتحاد المصدرين والمستوردين في اقليم كردستان، ان ايقاف حركة التبادل التجاري بين اقليم كردستان وايران ألحق خسائر اقتصادية جسيمة بايران، وتسبب الامر بارتفاع اسعار البضائع الايرانية في الاقليم.

واوضح مصطفى عبد الرحمن لوكالة كردستان للانباء(آكانيوز) ان "توقف حركة التبادل التجاري بين اقليم كردستان وايران، يحدث تأثيرات سلبية على اسعار السلع والبضائع في الاقليم، اذ ترتفع اسعارها بشكل ملحوظ".

واستدرك بالقول "وعلى الغرار نفسه، فان ايران تتكبد خسائر اقتصادية جراء العملية، لأنها تعاني من حصار اقتصادي دولي فرض عليها، وتحتاج الى تطوير قطاعها الاقتصادي الخاص في اقليم كردستان".

واشار الى ان "حجم التبادل التجاري بين ايران واقليم كردستان يبلغ ٣ مليارات دينار، وفي حال تأثرت العلاقات التجارية بسبب القصف الايراني لاراضي الاقليم، فان ايران تتكبد خسائر مادية بقيمة ٣ مليارات دينار عراقي".

ويأتي هذا التصريح اثر اقامة نشاطات متنوعة ضد ايران منذ فترة، وهناك دعوات للمواطنين الى مقاطعة البضائع الايرانية وعدم التعامل معها".

وتتعرض المناطق الحدودية في إقليم كردستان باستمرار إلى قصف مدفعي وجوي من الجانبين الإيراني والتركي، بذريعة ضرب معاقل حزب العمال الكردستاني التركي المحظور، وجناحه الايراني (بيجاك).

وتقول السلطات التركية إنها تستهدف عناصر حزب العمال المعارض، فيما تقول إيران إنها تلاحق عناصر حركة (PJAK) التابعة لحزب العمال الكردستاني على الشريط الحدودي.

التجارة : إيقاف تسويق الحنطة من المحافظات كافة

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت وزارة التجارة العراقية عن ايقافها تسويق الحنطة من جميع المحافظات العراقية .

وقال مدير عام الشركة العامة لتجارة الحبوب حسن إسماعيل لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن وزارة التجارة الاتحادية قررت إيقاف التسويق من جميع المحافظات العراقية بعد صول التسويق إلى مليون وسبعمائة وخمسة وثلاثين الف طن .

وأضاف أن وزارة التجارة تعمل على توفير مخازن نظامية ومتطورة في جميع المحافظات العراقية وبما فيها محافظات إقليم كردستان".

وأعلنت وزارة التجارة في ٢٣ تموز الماضي أنها قررت إيقاف تسويق الحنطة في محافظة كركوك بعد وصول الحنطة المسوقة إلى ١١٠ آلاف طن .

وتابع ان"وزارة التجارة لديها كمية كافية من الحنطة لتوفير مادة الطحين بنوعيات من الدرجة الأولى من المواطنين خلال الأشهر المقبلة"

وقررت وزارة التجارة الاتحادية في ١١تموز الماضي تمديد عمل مراكز تسويق محصولي الحنطة والشعير بخمس محافظات وهي اربيل ودهوك والسليمانية ونينوى وكركوك .

كما أعلنت عن انها شكلت لجنة لرفع انتاج الطحين ومتابعة أداء المطاحن الحكومية.

وبلغت تخصيصات مفردات البطاقة التموينية لعام ٢٠١١ اربعة مليارات ونصف المليار دولار.

وقطعت الحكومة العراقية في وقت سابق مفردات البطاقة التموينية عن كبار الموظفين وأصحاب الدخول المالية الكبيرة بهدف توفير الأموال اللازمة لتجهيز المواطنين بحصة كافية.

وتأخرت وزارة التجارة في تسليم مفردات البطاقة التموينية في هذه السنة في اغلب المحافظات لأسباب تصفها بـ"الفنية".

الاتصالات : ١٣ مليار دينار احتياجات شركة الاتصالات والبريد

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت وزارة الاتصالات أن الاحتياجات المالية للشركة العامة للاتصالات والبريد تبلغ قيمتها نحو ١٣مليار دينار .

وقال الوكيل الإداري كريم مزعل لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن "الشركة العامة للاتصالات والبريد تستقرض شهرياً من مصارف وزارة المالية ١٣مليار دينار شهريا كرواتب للموظفين العاملين فيها " .

واعلنت وزارة الاتصالات العراقية في ٦ اذار /مارس أن الشركة العامة للاتصالات والبريد بحاجة سنوياً إلى ١٤٤ مليون دولار كرواتب لموظفيها .

ويعاني موظفو الشركة العامة للاتصالات والبريد من ضعف الرواتب التي تمنح لهم من قبل الوزارة .

وتطالب وزارة المالية الشركة العامة للاتصالات والبريد بضرورة تنمية قدراتها العملية لسد احتياجاتها وتغطية رواتب الموظفين .

وتعتمد وزارة الاتصالات على مصرفي الرشيد والرافدين للاستقراض في تغطية احتياجات الشركة العامة للاتصالات والبريد من الموال كرواتب لموظفيها .

وأضاف مزعل أن"وزارة الاتصالات وضعت خطة عالية المستوى للنهوض بواقع الشركة العامة للاتصالات والبريد وتحويلها من شركة خاسرة إلى شركة رابحة ".

وأوضح أن "الخطة تركز على تفعيل مشروع بوابات النفوذ الدولية ومشروع شركة الهاتف النقال الرابعة خلال الفترة القليلة المقبلة والتي ستسهم في تطوير مشاريع الاتصالات في البلاد ".

وأعلنت وزارة الاتصالات العراقية في ١آب/أغسطس الجاري استحداث ٦ ملايين خط هاتف ارضي لدعم واقع الاتصالات في العراق .

وأعلنت الوزارة أن عمل شركات الهاتف النقال على تمرير مكالماتها الدولية عبر نوافذ الاتصالات الدولية يأتي للأسباب أمنية واقتصادية .

ووقعت وزارة الإتصالات في ٢ من آذار الماضي عقداً مع شركات الهاتف النقال يُلزمها باستعمال بوابات النفوذ الوطنية الخاصة بالوزارة .

وفي تموز من عام ٢٠٠٨ أنهت وزارة الاتصالات من إعادة تأهيل بوابات النفوذ الدولية بكلفة وصلت إلى ١٤٠ مليون دولار .